تكلموا فيه من المنود وان اساتذة الهند صاروا يبحثون الآن في المواضيع النيلية المحضة مثل الاساتذة الاوربيين . وقد سرَّنا ذلك جدًّا لاننا اذا استثنينا اليابانيين لم نرَ حتى الآن بحثاً علميًّا محضاً لعالم شرقي الاَّ نادراً فدخول علماء الهند في مضمار البحث العلمي وجريهم فيه يقوي الامل بان يعود الى بلاد الهند مصباح المعرفة الذي أُطفئ منها منذ مئات من السنين بعد ان كانت في طليعة البلدان علماً

ولم نعنَ بكتابة هذا الفصل عن هذا المؤتمر الاَّ ليكون محرضاً لابناء النهضة الحديثة في مصر والشام حتى يستفيدوا بالبحث العلمي و ينشئوا مؤتمراً مثله . وحبذا لو وقعت نصيحة رئيسه لاغنياء الهند موقع القبول لدى اغنياء مصر والشام فيتبرعوا بالاموال لاجل البحث العلمي والاهتمام بالتدابير الصحية

ديون الاهالي ومستقبل القطر

لا شيءٌ يحيفنا مثل النظر الى مستقبل القطر المصري من حيث معيشة السكان فان الامن مستتبٌ فيه ويمكن ان يزيد استتباباً حتى لا تفوقهُ بلاد اخرى في ذلك والضرائب خفيفة على السكان تبلغ نحو ٩٥ غرشاً على النفس وهي في ممالك اوربا من ثلاثة جنيهات الى اربعة . ثم ان اموال الاطيان كثيرة فيه متوسطها جنيه على الفدان فلا تماثلهُ بلاد اخرى في ذلك ولكن هذه الضريبة يؤخذ منها ما ينفق على مصلحة الري وما يتَّصل بها كبناء الخزانات وانشاء الترع والمصارف فان كل ما ينفق في هذا السبيل سنويًّا ينفق لاجل ري الاطيان ويجب ان تقوم به فاذا طرح من مالها صار الباقي منهُ معتدلاً . والحكومة لا تفتر عن الاهتمام بمصالح السكان العمومية كحفظ الصحة ودفع الاوبئة ونشر التعليم ومكافحة الآفات والبحث عمَّا يرقي الزراعة ويروج الحاصلات ونحو ذلك مما ينتظر من كل حكومة مهتمة بمصالح شعبها

ولكن سكان القطر المصري بلغوا الآن اثني عشر مليوناً من النفوس وهم يزيدون نحو واحد ونصف في المئة كل سنة فاذا اطَّردت الزيادة على هذه النسبة بلغ عددهم نحو ١٩ مليوناً بعد ثلاثين سنة اي في اقصر من المدة التي مضت من حين بداءة الاحتلال الى الآن وليس لدى السكان مورد رزق يمكن الاعتماد عليه غير الزراعة . ثم ان ابواب الصناعة واسعة جدًّا ويمكن الاستغناء بما يصنع في البلاد عن بعض ما يرد من الخارج من المصنوعات ولكن لا يمكن ان تصنع فيها مصنوعات ترسل الى البلدان الاخرى وتناظر المصنوعات الاوربية

والاميركية في اسواق العالم حتى تكتسب البلاد منها كما يكتسب الفرنسويون والانكليز والالمان مثلاً من مصنوعاتهم التي يتاجرون بها

وكذلك ابواب التجارة مفتوحة لكل احد ولكن ليس لسكان القطر سفن تجارية في البحار حتى يكتسبوا من اجورها ولا البلاد محطة لتجارة غيرها من الصادر والوارد كما كانت قبلما فتحت ترعة السويس . وكل تجارة القطر الخارجية محصورة في ما يجلبهُ التجار من الخارج اليهِ وفي ما يرسلونهُ من حاصلاتهِ الى الخارج فان اكتسبوا شيئاً بالتجارة فمن ابناء وطنهم لا من الخارج اي ان الربح التجاري مال يخرج من جيب زيد الى جيب عمرو في القطر نفسهِ

وليس لاهالي القطر اموال مستخدمة في الاعمال الزراعية والصناعية في بلاد اخرى حتى يأتيهم الكسب منها كالاموال الانكليزية المستخدمة هنا وفي اميركا والهند وسائر البلدان بل الامر على ضد ذلك فان علينا للاوربيين نحو مئتي مليون جنيه وهم يأخذون ريعها سنوياً من دخل القطر المصري

ولو كان سكان هذا القطر يجدون في بلادهم كل ما يحتاجون اليهِ من مواد الطعام والكساء والدواء والآلات والادوات حتى لا يضطروا ان يشتروا شيئاً من الخارج لسهل عليهم ان يكتفوا بما يجنونهُ من ارضهم اما وهم مضطرون ان يشاءوا من اوربا كل سنة ما ثمنهُ ٢٧ مليوناً او اكثر من الجنيهات وان يدفعوا لاوربا فائدة ما عليهم وعلى حكومتهم من الديون مبلغاً لا يقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات فلا بدَّ من ان يجتوا من اطيانهم القليلة ما يفي بطعامهم وشرابهم وكسائهم وسائر حاجياتهم وكمالياتهم ويفي ايضاً بفوائد ديونهم وديون حكومتهم والاَّ زادت ديونهم سنة بعد سنة حتى تنزع اطيانهم كلها منهم

والاطيان اقل من ستة ملايين فدان ويليها اراضي موات لا تزال بوراً او مغمورة ويمكن احياؤها ولكن مساحتها لا تزيد على مليون فدان . والآن لا يصيب النفس من سكان القطر اكثر من نصف فدان من الاراضي الزراعية واذا اريد اصلاح الاراضي البور كلها حتى تصير مساحة الارض الزراعية سبعة ملايين فدان لم يتمَّ ذلك قبلما يصير عدد السكان ١٤ مليوناً فيبقى نصيب النفس نصف فدان لاغير ناهيك عن ان الاراضي التي تصلح لا تصير رواتب مثل الاراضي القديمة الاَّ بعد سنين كثيرة . وليس في المعمور بلاد اخرى ينحط نصيب النفس من سكانها الى نصف فدان الاَّ البلجيك ولكن البلجيك بلاد صناعية تجارية اكثر منها زراعية واموال اهلها « موظَّفة » في بلدان كثيرة كما في القطر المصري تعود بالربح الوافر عليهم ونحن لا صناعة عندنا ولا تجارة وليس لنا اموال موظفة في بلدان اخرى

بل علينا ديون كثيرة لغيرنا نكاد نرزح تحت ثقلها

هذه صورة عجلة لحالة القطر المصري الآن . ولا ننكر ان السودان جزء من مصر وانهُ قد يرغب كثيرون في المهاجرة اليهِ وفيهِ ارض واسعة جدًّا تصلح للزراعة وتنتج كل ما ينتج في القطر المصري من القطن والحبوب وقصب السكر . وان الشام والعراق جارانهُ وهما يحتملان ملايين كثيرة من السكان فوق سكانهما وتربتهما مثل تربة القطر المصري او اخصب لكن هذه الآمال الواسعة يجب ان لا تحجب عن عيوننا حالة القطر الحاضرة واهم ما فيها ثقل وطأة الدين على السكان

لسنا من الذين ينكرون فضل البنوك العقارية او الزراعية التي قدَّمت الاموال لاصحاب الاطيان حتى يصلحوا اطيانهم ويخدموا مزروعاتهم ويزيدوا ريعها ولكن ما من نفع الاَّ ويشوبهُ شيءٌ من الضرر وما من خير الاَّ ويمكن تحويلهُ الى شر اذا أُسيءَ استعمالهُ . والظاهر ان اكثر الذين استدانوا الاموال من البنوك العقارية والزراعية لم يستخدموا كل ما استدانوهُ في اصلاح اطيانهم وتكثير ريعها ولو فعلوا ذلك لكانت الديون العقارية اقل مما هي الآن كثيراً ولما رأينا احداً من المستدينين عاجزاً من ايفائهِ الاقساط المطلوبة منهُ

وليس لدينا الآن احصاء عن مقدار الاموال التي استدانها اهالي القطر من البنوك العقارية والزراعية احدث من الاحصاء الذي نشرتهُ الحكومة سنة ١٩١٣ وهو عمَّا كانت تساويهِ اسهم هذه البنوك وسنداتها في ٣١ دسمبر سنة ١٩١٢ بالجنيه المصري وهاك بيانهُ

اسم البنك	قيمة اسهمهِ	قيمة سنداتهِ	مجموع ذلك
البنك العقاري المصري	٣٨٥٧٥٠٠	٢٦٥٢٨٤٠٤	٣٠٣٨٥٩٠٤
البنك الزراعي المصري	٣٦٤٦٥٠٠	٦٤٠٥٧٥٠	١٠٠٥٢٢٥٠٠
بنك الاراضي المصري	٠٩٧٥٠٠٠	٣٦٢١٢٠٩	٠٤٥٩٦٢٠٩
شركة الرهن العقاري المصري	١٢١٨٧٥٠	١٧٠٦٢٥٠	٠٢٩٢٥٠٠٠
صندوق الرهنيات العقارية المصري	٠١٢٩٥٣٥	١٨٤٤٠٩٧	٠١٩٧٣٦٣٢
البنك العقاري الشرقي	٠٠٩٦٤٣٨	٠٩٦٤٣٧٥	٠١٠٦٠٨١٣
بنك رهنيات الاراضي ومباني المدن	٠٠٤٢٨٦٨	٠٥٢٨٣٠٠	٠٠٥٧١١٦٨
قومباتية الاراضي والرهنيات	٠١٤٦٢٥٠	٣٧٠١١٠	٠٠٥١٦٣٦٠
البنك الفرنسوي المصري العقاري	٠١٤٥٤٥٢	٠٠	٠٠١٤٥٤٥٢
والجملة	١٠٢٥٨٢٩٣	٤١٠٦٨٤٩٥	٥٢٢٢٦٧٨٨

ومعلوم ان البنوك لا تبقي قيمة اسهمها وسنداتها فيها بل تدينها كلها في القطر مرتهنة الاطيان والاملاك ضماناً لها وقد تسلف اموالاً اخرى على ما عندها من عقود الرهون وتدينها فاقل ما لها من الديون في القطر ٥٢ مليوناً من الجنيهات . ولا شبهة ان للبنوك التجارية ديوناً اخرى على سكان القطر تزيد عما أخذ من البنوك العقارية على الاملاك اي على المباني فتبقى الاطيان مرهونة على ٥٢ مليوناً من الجنيهات على الاقل فوق رهن الحكومة لها على الجانب الاكبر من دينها الخاص

ومعلوم ان دين الاهالي للبنوك ليس موزعاً على اطيان القطر كلها بل ان كثيرين من الملاك لا يرهن على اطيانهم ولكن الاطيان المرهونة يتفاوت مقدار ما على الفدان منها في الغالب من عشرين جنيهاً الى ستين فاذا حسبنا المتوسط اربعين جنيهاً فمساحة الاطيان المرهونة مليون وثلثمائة الف فدان . واذا حسبنا ان متوسط الفائدة ٧ في المئة فقط فيكون قسط الاثنين والخمسين مليوناً اربعة ملايين جنيه في السنة او نحو ثلاثة جنيهات على كل فدان في المتوسط من الاطيان المرهونة . وهذا المبلغ ليس كبيراً ولكن الناس لا يجرون على اسلوب واحد في استدانة الاموال واستعمالها فبعضهم يستخدم الاموال التي يستدينها في اصلاح اطيانه وانماء ريعها وتقليل نفقاته فيسهل عليه دفع اقساط الدين في مواعيدها وقد تتوفر لديه اموال يشتاع بها اطيان غيره . وبعضهم لا يفعل ذلك بل ينفق الاموال التي يستدينها في ما لا يجدي او يفرط في الانفاق من ريع اطيانه حتى يعجز عن ايفاء ما عليه . والنتيجة العمومية ان زادت البنوك العقارية رويداً رويداً وزادت قيمة ما استدانه منها اصحاب الاطيان حتى اربت على ٥٢ مليوناً من الجنيهات . واذا اصاب الزراعة آفة ما فانحطت الحاصلات او هبط ثمنها كما حدث في العام الماضي عجز كثيرون من المديونين عن ايفاء ما عليهم من الاقساط كلها او بعضها

ومما لا شبهة عندنا فيه ان بعض اللوم في كثرة الديون المصرية وعدم استطاعة المديونين على ايفائها يقع على البنوك والدائنين انفسهم فان البنك الذي يدين مالكاً عشرة آلاف جنيه قسطها السنوي الف جنيه ويرتهن منه اطياناً صافي ريعها السنوي لا يزيد على الف جنيه يكون قد خاطر باموالهِ وسهّل على ذلك المالك الاستغراق في الدين . فيجب على ذلك البنك ان يتحمل نتيجة خطائه . وقس على ذلك المرابي الذي يعطي امواله لمن لا يحتاج اليها او لا يستطيع ان يوفيها الاّ اذا باع اطيانهُ واملاكهُ . وكذلك التاجر الذي يسلم بضائعهُ لمن لا يثق الثقة التامة بانهُ قادر على ايفاء ثمنها

وقد ثبت لنا بعد النظر في مسألة ديون الفلاحين وغيرهم من سكان هذا القطر ان

السبب الاكبر في كثرة ديونهم واستغراقهم في الدين هو تساهل الدائنين من بنوك وتجار ومرابين وكون الفائدة فاحشة في غالب الاحيان حتى فوائد البنوك العقارية التي تتراوح بين ستة وتسعة فانها تزيد جداً عما يحتمله ريع الاطيان وايجار الاملاك في غالب الاحيان ولاسيما بعد ان تضاف اليها نفقات العقود واجور المحاسرة وفوائد التأخير

ومداواة هذه الحال تكون بتخفيف وطأة الديون الماضية ومنع ازديادها في المستقبل لا بإرهاق المديونين

اما الديون الماضية اي المقررة حتى الآن للبنوك العقارية فقد بلغت ٥٢ مليون جنيه كما تقدم مع ان رأس مال تلك البنوك عشرة ملايين جنيه فقط . ولنفرض ان رأس مالها وما استدانتهُ فوقهُ بما اصدرتهُ من السندات بلغ ٤٢ مليون جنيه فلا يقع حيف عليها اذا انقصت قيمة ديونها عشرة ملايين من الجنيهات او عشرين في المئة فصارت ٤٢ مليوناً او ٤٠ مليوناً فقط اي كما نقصت قيمة اسهمها وسنداتها الآن

افلا تستطيع الحكومة المصرية بعد انتهاء الحرب ان تستدين اربعين مليوناً من الجنيهات بفائدة قليلة مثل فائدة دينها وتشتري بها ديون الفلاحين كلهم وتخفضها نحو عشرين في المئة حتى تصير كما اشترتها وتجعل معدل فائدتها خمسة في المئة او اربعة في المئة فقط وتقسطها عليهم الى ثلاثين سنة او اربعين فيصير قسطها السنوي مليونين او ثلاثة وهو الآن اربعة او خمسة فيسهل عليهم ايفاؤهُ . ومهما بالغت حينئذٍ في التشديد على ايفاء الدين لا تلام ولا تضر احداً لانهُ اذا عرض طين للبيع دينهُ قليل وفائدتهُ خفيفة لتقدم كثيرون لشرائهِ بثمن مناسب لا كما هي الحال الآن

هذا من قبيل الامر الاول اي من قبيل الديون العقارية الحالية . اما الامر الثاني اي منع ازدياد الديون في المستقبل فسبيلهُ التدقيق التام حتى لا يسلَّم مال للمستدين على اطيان او املاك الاَّ اذا ثبت للحكومة انهُ يراد بالمال الذي يستدينهُ ان تصلح بهِ تلك الاطيان او هاتيك الاملاك حتى تصير ذات ريع او حتى يزيد ريعها . واذا كان في الامكان منع الدين العقاري في المستقبل منعاً تاماً فذلك اولى وافضل من اباحتهِ ولا يتم هذا المنع ما دام الدين متعلقاً بالبنوك لانهُ ليس من مصلحتها ان تبطل عملها او تقللهُ وتضطر ان تصرف مستخدميها وتقلل ارباح مساهميها ولكن اذا كان دين الفلاحين منوطاً بادارة من ادارات الحكومة فهي قادرة ان تقلل اعمالها رويداً رويداً وتنقل مستخدميها الى دوائر اخرى حتى تموت الديون العقارية كلها

ومتى تخلصت اطيان القطر المصري من الدين صار سكانهُ انعم بالاً من كل اهل الزراعة في سائر الاقطار واستحق من يخرج هذه الفكرة من حيز النظر الى حيز العمل اعظم مدح وابلغ اكرام . ولكن يبقى امر آخر لا بدَّ منهُ وهو ان يتدرب اغنياء القطر على الاقتصاد في نفقاتهم لانهم اذا استمروا على ما هم فيهِ من الاسراف فكل ما تفعلهُ الحكومة لاصلاح شؤونهم لا يأتي بالفائدة المنشودة . وقد كتبنا منذ خمس سنوات فصلاً في هذا الموضوع اي موضوع الاقتصاد قلنا فيهِ ما يأتي

« لم تكن السنة الماضية سنة ١٩٠٩ قليلة الخير مع ما اصاب القطن من الضرر لان غلاء سعرهِ سدَّ مسدَّ ما نقص منهُ وخرج القطر من العام الماضي ودخلهُ يزيد على نفقاتهِ نحو مليونين من الجنيهات كما ابنا في الجزء الماضي ولكن صندوق من دخلت تلك النقود فان جمهور الاهالي في ضيقة مالية شديدة فتراهم يتهافتون على رهن اطيانهم تهافتاً ولا عمل للسياسة غير تدبير الاموال لطالبي الدين . وقد وقفت حركة البيع والشراء في الاطيان والاملاك وعدل الناس عن البناء بعد ان اعدوا لهُ المعدات . لا جرم ان الاموال التي فاضت في القطر احتكرها بعض الاغنياء او تسرَّبت الى البنوك . ولو لم يتفق نقص الموسم الاميركي مع نقص الموسم المصري لما بلغ ثمن القطن المصري هذا الحد ولزاد الضيق استحكاماً

« ولا يخفى ان شأن البلدان في كل امر شأن الافراد فيهِ فاذا اصيب احدٌ بالضيق المالي لخسارة وقعت بهِ فسبيلهُ الاول ان يقتصد في نفقاتهِ والثاني ان يهتم بزيادة دخلهِ . وهذا عين ما يُطلب من كل بلاد حلَّت بها ازمة مالية لكي تنجو منها

« والنفقات التي ينفقها الواحد من اهالي القطر المصري قليلة جداً في جنب ما ينفقهُ غيرهُ من اهالي الممالك الاوربية كانكلترا وفرنسا والمانيا ولكن اذا امكن الاستغناء عن بعضها في الاحوال الحرجة فالحكمة تقضي بهذا الاستغناء

« في القطر الآن نحو اثني عشر مليوناً من السكان واكثر طعامهم مما تنتجهُ ارضهم فلا حساب لهُ بين ما يدخل القطر وما يخرج منهُ وهو بين قمح وذرة وخضر وبقول وفواكه والبان ولحوم لا يقلُّ ثمنهُ عن ٣ مليوناً من الجنيهات فاذا اضفنا الى ذلك ثمن الواردات في العام الماضي وهو نحو ٢٢ مليوناً من الجنيهات بلغت النفقات كلها ٥٢ مليوناً فكان متوسط نفقة الواحد من السكان ٤٥٠ غرشاً في السنة او غرش وربع غرش في اليوم للأكل والمشرب والملبس والمأوى واساليب الراحة والرفاهة من حاجيات وكماليات وهذا اقل من القليل . وظاهر الامر ان الاقتصاد فيهِ لقتير ما فوقهُ لقتير ولكن كيف العمل وامامنا سبيلان

اما الاستمرار على الحالة الحاضرة وتراكم الديون على ابناء القطر حتى يرزحوا تحتها وتخرج اطيانهم من يدهم واما الاتجاه الى الاقتصاد والتقتير لعلَّ الفلاح يجد سبيلاً الى ايفاء ديونهِ او الى الوقوف عند الحد الذي وصل اليهِ والنجاة من الهوَّة التي امامهُ

« وزد على ذلك ان جمهوراً غير قليل من ابناء القطر زادوا نفقاتهم في السنين الاخيرة زيادة كبيرة فاذا نادينا بالاقتصاد فانما نحن نعنيهم ولا نعني فقراء الفلاحين الذين يحيلون بالعيش تبلغاً ولا ينفقون على شيء من الكماليات

« ونرى لحسن الحظ ان بين واردات القطر اشياء كثيرة من الكماليات التي يسهل الاستغناء عنها بل قد يكون في الاستغناء عنها منفعة للصحة والآداب فوق الفائدة المالية »

ثم ذكرنا الكماليات بالتفصيل وقلنا حينئذٍ انهُ يمكن الاستغناء عمَّا ثمنهُ مليونا جنيه منها ونقول الآن بناء على ما ثبت في شهور الحرب الماضية انهُ يمكن الاستغناء عمَّا ثمنهُ ملايين كثيرة من الجنيهات . والحاجة تبتدع الحيلة

محبة الربح

درس في الاخلاق

لبعض الناس ولع شديد بالربح ولو من انفسهم حتى يقال ان رجلاً من الاغنياء كان اذا اراد ان يشتري بضاعة او يعقد عقداً لا يساوم ولا يكاسر في الثمن وانما يطلب ان تحسب لهُ عمولة على ما يشتريهِ فاذا اشترى بضاعة بمئة جنيه يجتهد ان يأخذ منها خمسة جنيهات مكسرة وهو لو ساوم في الثمن لاشتراها بثمانين جنيهاً . ومن هذا القبيل القصة التالية عن رجل اميركي اسمهُ وَيز وهي موضوعة وضعاً على ما يظهر ولكنها تنطبق على كثيرين

كان العيب الوحيد في هذا الرجل انهُ يكره الانفاق لانهُ ربي فقيراً معوزاً فلم يعتد الانفاق من صغره وصار يخاف الفقر فيمسك يدهُ لئلا يقع فيهِ مع انهُ بلغ بجدهِ درجة كبيرة من الغنى . ولحرصهِ الشديد اشتهر بالبخل بين معارفهِ فصاروا ينسبون اليهِ كل قصة تدل على التقتير ولو كانت مختلقة فغاظهُ ذلك ولكنهُ لم يصرفهُ عن الحرص لان الذين كانوا ينعونهُ لم يكونوا يستغنون عن الاتجاه اليهِ من وقت الى آخر والاستدانة منهُ . والذين يبغضونهُ كان بغضهم لهُ مبنيًّا على تدقيقهِ في طلب ما لهُ عندهم وعدم التنازل عن حقوقهِ

وحدث ذات يوم ان زوجتهُ شكت من الم في جنبها فاشار عليها ان تستعمل دواء عمَّا